



# الخطة الاستراتيجية لوزارة الادارة المحلية ٢٠٢٤ - ٢٠٣١







# الخطة الاستراتيجية لوزارة الادارة المحلية

٢٠٢٤ - ٢٠٢١





حضره صاحب الجلالة الهاشمية  
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم





حضره صاحب السمو الملكي  
الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم



# الرؤية الملكية السامية

إعطاء دور أكبر للمواطن  
في صنع القرار التنموي وتحسين الخدمات  
وتوزيع مكتسبات التنمية بعدلة

## قائمة المحتويات

٩	تقديم وزير الادارة المحلية
١.	الفريق الفني لإعداد الخطة الاستراتيجية
II	مقدمة
١٢	نبذة عن الادارة المحلية في الأردن
١٣	مهام وصلاحيات وزارة الادارة المحلية
١٤	منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية
٢٤	الأولويات الوطنية ذات العلاقة – وثيقة خطة النهضة
٢٤	الأهداف الاستراتيجية لوزارة الادارة المحلية
٢٥	المخطط الاستراتيجي للأهداف الاستراتيجية
٢٦	بطاقات الأداء المتوازن للوزارة
٤.	الملاحق
٤٥	المراجع



## تقديم وزير الإدارة المحلية

أضع بين أيديكم وثيقة الخطة الاستراتيجية لوزارة الإدارة المحلية للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٤، والتي تم إعدادها وفق منهجية تشاركية ساهم فيها موظفو وزارة الإدارة المحلية وقياداتها وشركائها على المستوى المحلي والوطني.



إن التخطيط السليم هو المنطلق لكل عمل ناجح في أي مؤسسة لا سيما إذا كان للمؤسسة دور وطني جديد كما هو الحال في وزارة الإدارة المحلية، التي جاء استحداثها ترجمة للتوجهات والرؤى الملكية السامية بضرورة المضي قدماً في تطبيق نهج الامركزية لتعزيز مشاركة المواطن في عملية صنع القرار التنموي، وإحداث التنمية المحلية الشاملة والمستدامة، حيث ستكون وزارة الإدارة المحلية هي المظلة لتنظيم عمل الإدارات المحلية، ولكي تستطيع الوزارة النهوض بهذه المسئولية الوطنية الكبيرة. كان لا بد من الإعداد الجيد والتخطيط السليم للقيام بهذه المهام الجديدة بكفاءة وفعالية.

على المستوى الوطني، حرصنا في إعداد هذه الخطة على أن تكون متواءمة تماماً مع الرؤى الملكية السامية والخطط والتوجهات والأهداف الوطنية في هذا المجال. ولتحقيق التكامل بين مختلف المستويات فقد تزامن إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة الإدارة المحلية مع وضع برنامج متكامل لمساعدة جميع بلديات المملكة على تطوير خططها الاستراتيجية والتنمية، حيث نشهد اليوم دخول مرحلة نوعية وتطوراً ملحوظاً في أداء بلداتنا انتقالت فيها من الدور التقليدي في أداء مهامها اليومية إلى دور أكبر يتسم بالنظرية الشمولية والتخطيط التنموي بعيد المدى والذي يأخذ بعين الاعتبار التنمية المحلية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ويهدف إلى تحسين الخدمات وتوزيع مكتسبات التنمية بعدلة، والوصول إلى بلديات ذكية على مستوى الوطن. تعظم خدمة المواطن في جميع أنحاء المملكة.

وعلى صعيد مجالس المحافظات فإن هذه الخطة تأخذ بعين الاعتبار الدور الجديد لوزارة الإدارة بوصفها المظلة الموحدة للإدارات المحلية ومنها مجالس المحافظات التي سيكون لها جانب مهم من برامج الوزارة التي ستعمل على دعم هذه المجالس وتمكينها من أداء مهامها بكفاءة وفعالية وبما يحقق الهدف المرجو من وجودها كمجالس تنمية تسعى إلى تعزيز مشاركة المواطن في عملية صنع القرار التنموي على المستوى المحلي، وإلى تحقيق التنمية المحلية الشاملة والمستدامة من خلال اعتماد التخطيط التنموي من القاعدة إلى القمة والذي يستمد محتواه من أولويات المواطنين وأحتياجاتهم في مجتمعاتهم المحلية، ورصد الموارد للمشاريع التنموية والاستثمارية التي من شأنها النهوض بمستوى الخدمات المقدمة في كل محافظة لتحقيق رفاه المواطنين وجلب الاستثمارات.

وفي الختام فإننا في وزارة الإدارة المحلية ندرك حجم المسئولية الملقاة على عاتقنا، والتي تحثنا دوماً نحو العمل والإنجاز وتحقيق أهداف هذه الخطة وبرامجها التنفيذية وبشكل تكاملي وتشاركي، يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرسومة في هذه الخطة، والتي ستترسخ في النهاية على تحقيق الأهداف الوطنية في مجال الإدارة المحلية، والتي تعني النهوض بالأردن الغالي إلى مراتب النمو والتقدم والتطور الذي يليق بكرامة الأردنيين ومستقبل ابنائهم لتستمر مسيرة الخير والعطاء في هذا الوطن العزيز.

المهندس وليد محي الدين المصري  
وزير الإدارة المحلية

## الفريق الفني لإعداد الخطة الاستراتيجية

تم تشكيل لجنة فنية لإعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة الإدارة المحلية للسنوات ٢٠٢٤-٢٠٢١ وبنو جيئات من معالي الوزير.

وعلى النحو الآتي:

رئيساً	مدير مديرية التدريب والتطوير المؤسسي	المهندسة رويدة الهباشبة
عضوأ	مدير مديرية المجالس البلدية والمحلية	الدكتور بكر العبادي
عضوأ	مدير وحدة ضبط الجودة	المهندس توفيق الخواطرة
عضوأ	مديرية النفايات الصلبة	السيد باسم السعайдة
عضوأ	مديرية التدريب والتطوير المؤسسي	السيد محمد الحوامدة
عضوأ	مديرية التخطيط الشمولي	الأنسة لينا العطيات
عضوأ	مديرية الموارد البشرية	السيدة جينا أبو مدین
عضوأ	مديرية تكنولوجيا المعلومات	المهندسة بثينة البواليز
عضوأ	مديرية الشؤون المالية	السيد سفيان العوراني
مقرراً	مديرية التدريب والتطوير المؤسسي	السيد عدنان الزعبلاوي

## مقدمة

إن التنمية الشاملة والمستدامة الضامنة للنمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية هي في مقدمة أولويات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله، وقد وجه جلالته الحكومة لتوفير البيئة المناسبة للتنمية بما يكفل تحقيقها بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتزويذ الأردنيين بالأدوات التي تمكّنهم من المساهمة في تطوير أنفسهم وبلدهم، ومن هنا عملت الحكومة الأردنية على تحرير نهج الامرکزية الإدارية، من خلال تمكين الإدارات المحلية من أداء عملها بكفاءة وفعالية وبأعلى درجة ممكنة من التكامل والتنسيق، ولقد تجسد هذا التوجه الحكومي من خلال استحداث وزارة الإدارة المحلية التي أصبحت تمثل المرجعية الموحدة لعمل الإدارات المحلية في الأردن سواء كانت مجالس محلية أو بلدية أو مجالس محافظات، ولذلك ظهرت الحاجة الماسة للوزارة لتحديث خطتها الاستراتيجية لتناسب مع دورها ومهامها الجديدة، فالتحديث الاستراتيجي السليم هو الخطوة الأولى للنجاح في تحقيق أهداف الوزارة والمهام المنوطة بها، وتنفيذًا لتوجيهات الإدارة العليا ممثلة بوزير الإدارة المحلية وأمين عام الوزارة، تم تشكيل فريق خاص لإعداد الاستراتيجية بقيادة مديرية التدريب والتطوير المؤسسي في الوزارة، وفقاً لمنهجية خاصة لإعداد الاستراتيجيات تسمى منهجية بطاقات الأداء المتوازن – **Balanced Score Card** – والتي تعد من أدق المنهجيات العلمية وأكثرها شمولية، وسيتم توضيح هذه المنهجية بشكل أكثر تفصيلاً في الجزء الخاص بها لاحقاً.

وقد شمل هذا الجهد التشاركي أصحاب العلاقة سواء داخل الوزارة مثل الإدارة العليا والمدراء والموظفين، والمعاملين من خارج الوزارة مثل رؤساء البلديات، ورؤساء مجالس المحافظات والمدراء التنفيذيين للبلديات، تم إعداد هذه الاستراتيجية وبنائها خطوة بخطوة بشكل جماعي عكس روح الفريق العالية التي يتمتع بها كادر وزارة الإدارة المحلية، وبعد مراجعة الوثائق والخطط السابقة والخطط والتوجهات الوطنية، والتشريعات ذات العلاقة والإطلاع على بعض التجارب الإقليمية والعالمية في هذا المجال، خرجت الاستراتيجية التي نأمل من خلالها تحقيق التنمية المحلية الشاملة والمستدامة.

## نبذة عن الإدارة المحلية في الأردن

واجهت الحالة التنموية في الأردن العديد من المعوقات والتحديات، كان من أبرزها المركزية في التخطيط واتخاذ القرار التنموي دون الإطلاع الكافي على الحاجات المحلية التنموية الحقيقة للمواطنين، وكاستجابة لهذا التحدي أطلق جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، خلال زيارته إلى محافظة عجلون عام ٢٠٠٣ توجيهاته السامية بضرورة التحول في النهج الإداري من المركزية إلى الالامركزية، وذلك لتحقيق عدد من الأهداف أهمها:



توفير البيئة المناسبة للتنمية بما يكفل تحقيقها بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتزويذ الأردنيين بالأدوات التي تمكّنهم من المساهمة في تطوير أنفسهم وبلدتهم.

توسيع صلاحيات الإدارات المحلية في المحافظات وتولي هيئات المحلية سلطات أوسع في صنع القرار التنموي وتحقيق مشاركة المواطنين.

تمكين المواطنين من المساهمة في تحديد أولوياتهم، ووضع تصور مستقبلية لمسار التنمية في مناطقهم.

توزيع مكتسبات التنمية بشكل أكثر عدالة وفاعلية.

ولتكريس مبدأ الالامركزية في الإدارة والتخطيط التنموي، عملت الحكومة الأردنية على تنفيذ الرؤى الملكية السامية في هذاخصوص، وتكللت الجهود المتواصلة في البحث عن الصيغة المناسبة للتطبيق في الأردن، عن إقرار قانون جديد للبلديات وهو القانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٥، وإقرار قانون الالامركزية رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٥، ثم تبع ذلك إجراء انتخابات بلدية وتم بالتزامن معها إجراء انتخابات مجالس محافظات لأول مرة في تاريخ الأردن. وذلك في الخامس عشر من آب لعام ٢٠١٧، لتبدأ بذلك مرحلة التطبيق العملي لمنظومة الالامركزية الجديدة في الأردن. ومع إقرار قانوني البلديات رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٥ والالامركزية رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٥، وإجراء الانتخابات، اتضحت الملامح الأساسية لهيكلية الالامركزية في الأردن كما أرادها المشرع الأردني، ووفق هذين القانونين تشكلت أربعة مجالس تشكل بمجموعها منظومة الالامركزية في الأردن وذلك على النحو الآتي:



وكما هو الحال في أي تجربة جديدة وناشرة، واجهت الامركرزية عند تطبيقها عدداً من التحديات والمعيقات كان من أهمها ضعف تفویض ونقل الصالحيات من الحكومة المركزية إلى المستوى المحلي، وتعدد المرجعيات الحكومية للإدارات المحلية حيث كانت وزارة الشؤون البلدية (وزارة الإدارة المحلية حالياً) هي المظلة للمجالس المحلية والمجالس البلدية، كما كانت وزارة الداخلية هي المظلة للمجالس التنفيذية، ومجالس المحافظات كانت قانونياً تحت مظلة وزارة الداخلية، وعملياً تحت مظلة وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، مما أدى إلى ضعف في التنسيق بين هذه المجالس.

وبناء على ما سبق، ظهرت الحاجة الملحة إلى معالجة هذه الثغرات وتجاوز المعيقات، فتم استحداث وزارة الإدارة المحلية لتكون المرجعية والمظلة الموحدة للإدارات المحلية في الأردن، كما ظهرت الحاجة أيضاً إلى إعادة النظر في الإطار التشريعي للإدارة المحلية في الأردن، وذلك من خلال وضع قانون جديد للإدارة المحلية يكون بديلاً عن قانوني البلديات رقم ٤٤ لسنة ١٥٢٠م، والامركرزية رقم ٤٩ لسنة ١٥٢١م. وكذلك الاستمرار في عملية نقل الصالحيات إلى الإدارات المحلية واقتصر دور الحكومة المركزية على الرقابة والإشراف.

## مهام وصلاحيات وزارة الإدارة المحلية

وضح نظام التنظيم الإداري لوزارة الإدارة المحلية رقم ٨١ لسنة ١٩٢١م، المهام والصلاحيات المنوطة بالوزارة، حيث تم وضع ستة مهام لوزارة الإدارة المحلية لإحداث التنمية المحلية، وتعزيز الدور التنموي للإدارات المحلية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما تم الإشارة إلى الدور الإشرافي- الرقابي لوزارة على عمل المجالس البلدية والمحلية. وفيما يلي مهام الوزارة كما وردت في المادة ٣ من هذا النظام:



## منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية

### بطاقة الأداء المتوازن (BSC)

تبنت وزارة الإدارة المحلية تطبيق «منهجية بطاقة الأداء المتوازن (Balanced Score Card) لإعداد خطتها الاستراتيجية، حيث تعتبر هذه المنهجية إحدى أدوات التخطيط الاستراتيجي.

وهي نهج إداري يهدف إلى مساعدة المؤسسات على ترجمة رؤيتها واستراتيجياتها إلى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المتراكبة.

إن تطبيق بطاقة الأداء المتوازن يساعد المؤسسات على التغلب على مشكلتين أساسيتين وهما القياس الفعّال لأداء المؤسسة، والتنفيذ الناجح للاستراتيجية. نشأ مفهوم بطاقة الأداء المتوازن في بداية التسعينيات، عندما قام معهد نولان نورتن **Nolan Norton** بإجراء دراسة بعنوان «قياس الأداء في منشأة المستقبل» بمشاركة 22 شركة من مجالات مختلفة، وكان المحرك الأساسي للدراسة اكتناع المشاركين بأن طرق قياس الأداء التقليدي المعتمدة على البيانات التاريخية لم تعد تفي بالغرض المطلوب لاتخاذ قرارات فاعلة. وتعتمد المنهجية إلى ربط رؤية ورسالة المنشأة بمؤشرات الأداء التي تتتنوع حسب المحاور الأربع التي اعتمدت عليها المنهجية في مؤسسة التفكير في النهج الاستراتيجي، حيث كانت هذه المحاور: الأهداف الوطنية، محور العملاء، محور العمليات ومحور التعلم والنمو والإبداع.

لماذا بطاقة  
الأداء المتوازن ؟



শموليّة محاور الخطة الاستراتيجية



إدارة أفضل للمعلومات، ووضع مؤشرات قياس رئيسة لقياس الأداء ورفع التقارير



تحسين التنفيذ والتواصل



تحديد أفضل للمشاريع والمبادرات



تحسين أداء التقارير



وضع إجراءات لتنفيذ العمليات الازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية

## محاور الخطة الاستراتيجية حسب منهجية بطاقات الأداء المتوازن



## خطوات بناء الخطة الاستراتيجية



٣ مقابلات مع أصحاب العلاقة من خلال مقابلات مع قيادات الصف الأول في الوزارة - مقابلات فردية ومجموعات تركيز مع الشركاء - جلسة حوارية مع قيادات الصف الثاني في الوزارة - ثلاث جلسات تعريفية حوارية مع موظفي وموظفات الوزارة

٤ عقد جلسة عمل قاد فيها وزير الإدارة المحلية جزء من الحوار مع قيادات الصف الأول حول رؤية الوزارة وأولوياتها الوطنية

١ تحديد ومراجعة مدخلات الخطة الاستراتيجية



- ٤ تحليل مخرجات المقابلات وتحديد التوجهات الاستراتيجية
- ٥ التحليل الرباعي SWOT Analysis
- ٦ تحديد الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية
- ٧ تحديد المتعاملين مع الوزارة وتوقعاتهم

- ٨ تحديد الأولويات الوطنية والأهداف الاستراتيجية للوزارة
- ٩ إعداد المخطط الاستراتيجي
- ١٠ تطوير بطاقات الأداء المتوازن
- ١١ إعداد الخطة التنفيذية (الملحق رقم ٢)



## تحديد ومراجعة مدخلات الخطة الاستراتيجية



تم مراجعة عدد من الوثائق التي تعد من المدخلات الهامة للخطة الاستراتيجية لوزارة الإدارة المحلية، وشملت هذه الوثائق الرؤى الملكية السامية وعدداً من التشيريعات المرتبطة، والخطط الوطنية والتوجهات الحكومية، وفيما يلي تحليل لبعض تلك الوثائق وأهم المخرجات من مراجعتها:

### أولاً: الرؤى والتوجيهات الملكية السامية

تعتبر الامركرزية كإصلاح سياسي أولوية قصوى ومن الملفات التي تحظى بإهتمام ومتابعة من القيادة الهاشمية، وهذا ما أكد عليه جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله ورعاه وفي أكثر من مناسبة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

**خطاب العرش السامي لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم (حفظه الله) في افتتاح الدورة العادمة السابعة عشرة لمجلس الأمة بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٤:**

"يتطلب مسار الإصلاح السياسي أيضاً ترسیخ نهج الحكم المحلي عبر إنجاز قانون البلديات والامركرزية أولاً، ومن ثم الانتقال إلى قانون الانتخاب، إضافة إلى استمرار تطوير آليات عمل مجلس النواب، ومن ضمنها: النظام الداخلي، وإقرار مدونة السلوك، وتكريس عمل الكتل النيابية على أساس برامجي وحزبي، وذلك كله بالتوافق مع تنفيذ مخرجات الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، فلا إصلاح بدون احترام الحقوق وصون الحريات." أما في مجال الإصلاح الإداري، فلا بد من وضع آليات قابلة للتطبيق. فلا فائدة من وجود برامج لإصلاح القطاع العام، بما فيها مشروع الحكومة الإلكترونية، ما لم يلمس المواطن تحسناً نوعياً في الخدمات المقدمة إليه. وهنا أؤكد على ضرورة التزام جميع مؤسسات الدولة بتعزيز ثقافة التميز والشفافية والمساءلة وتطبيق الميثاق الوطني للنزاهة ووضع التنظيم المؤسسي لتعزيز منظومة النزاهة، وفق التوصيات التي ستقدمها اللجنة الملكية لتقييم العمل ومتابعة الإنجاز".

**خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادمة الثانية لمجلس الأمة الثامن عشر ٢٠١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧:**

"وإذ نقفاليوم في بيت الديمقراطية الأردنية الراسخ، فإننا نستذكر بالفخر والاعتزاز آخر المنجزات التي حققتها الأردنيون بانتخابهم المجالس البلدية ومجالس المحافظات، والتي تدشن التجربة الأردنية في تطبيق الامركرزية سعياً نحو تحقيق الديمقراطية، وتولى الهيئات المحلية سلطات أوسع في صنع القرار التنموي. كما جاءت ترجمة لنموذج الإصلاح التراكمي والثابت الذي تميز بهالأردن وتمسك به الأردنيون وسط تحديات إقليمية غير مسبوقة".

**كتاب التكليف السامي للحكومة ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٨:**

"إن الحكومة مطالبة أيضاً بمواصلة مسيرة الإصلاح السياسي والبناء على ما تم إنجازه في الأعوام السابقة." ولا بد من دعم مجالس المحافظات والمجالس البلدية وتمكينها من القيام بواجباتها بشكل ينعكس على المواطن في محافظات وطننا الحبيب".

## ثانياً: الخطط والأهداف الوطنية

### وثيقة خطة النهضة (على خطى النهضة - أولويات عمل الحكومة للعامين ٢٠٢٠-٢٠١٩)

تتوزع أولويات عمل الحكومة للعامين ٢٠١٩-٢٠٢٠ على ثلاثة محاور أساسية هي:



تحت محور دولة القانون جاءت مجموعة من الأولويات المتعلقة بالإصلاح السياسي والتشريعي، ضمن ستة نقاط كانت النقطة الثالثة منها هي تعزيز نهج الامرکزية. وترجمة هذه الأولوية تلتزم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية.

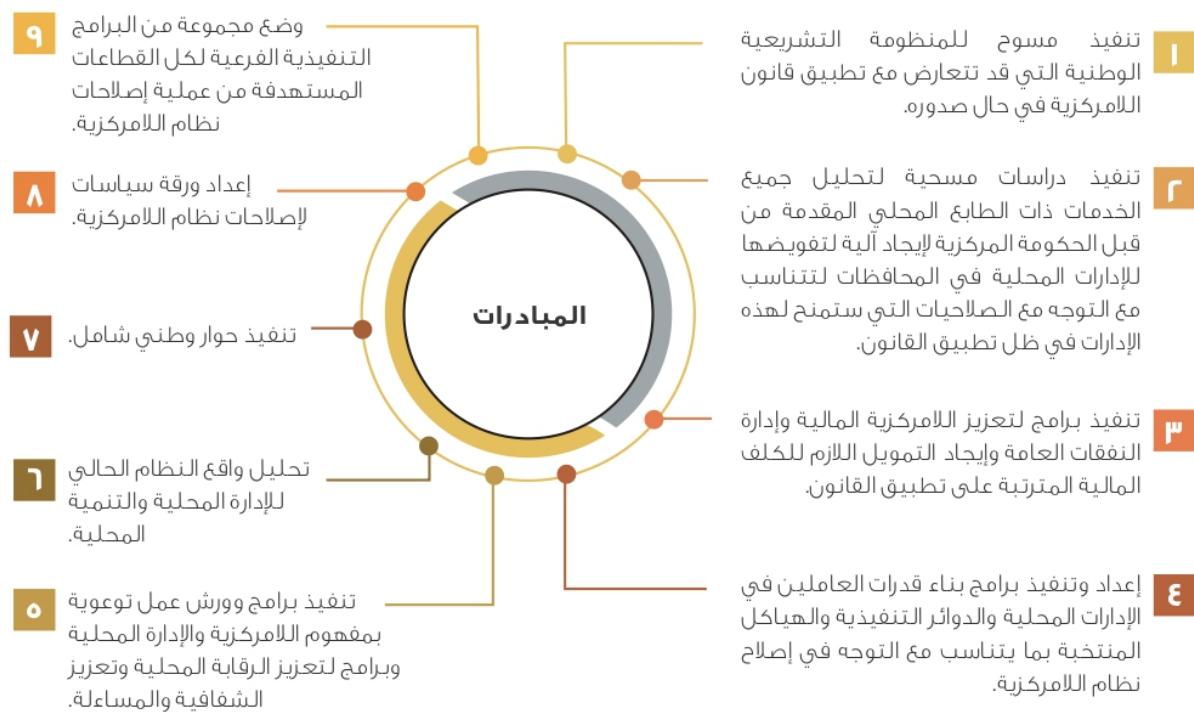
- ١) إجراء حوار وطني شامل لتفقييم تجربة الامرکزية (وهذا الإجراء تم تنفيذه).
- ٢) إجراء مسح شامل لرضى متلقى الخدمة في المحافظات.
- ٣) تطوير وتعديل قانون الامرکزية رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٥م.
- ٤) تطوير وتعديل قانون البلديات رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٥م.
- ٥) رفع التفويض المالي لمجالس المحافظات من .. ألف إلى ٢ مليون دينار.
- ٦) قابلة للزيادة والنقصان حسب الأداء في شفافية وكفاءة إنجاز المشاريع.

### أولويات عمل الحكومة ٢٠٢٠ - ٢٠٢١



## الأردن ٢٠٢٥ – رؤية واستراتيجية وطنية

تضمنت وثيقة الأردن ٢٠٢٥ أربعة محاور: محور المواطن، محور الحكومة، محور الأعمال ومحور المجتمع حيث تم التطرق إلى الامركزية ضمن محور الحكومة. وقد تضمنت الوثيقة عدد من الخطوات التي يتوجب على الحكومة اتباعها للوصول إلى تطبيقات الامركزية مع حلول ٢٠٢٥، وأكدت على أن العمل على "إصدار قانون الامركزية لعام ٢٠١٥" وصياغة استراتيجية وطنية وخطة وطنية لتنفيذ تطبيقات قانون الامركزية والإصلاحات المترتبة عليه" كأولوية استراتيجية، كما وتضمنت عدد من المبادرات لتحقيق هذه الأولوية.



### ثالثاً: نظام التنظيم الإداري لوزارة الإدارة المحلية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٩

١ وضع النظام ستة مهام لوزارة الإدارة المحلية، جل تركيزها كان على إحداث التنمية المحلية وتعزيز الدور التنموي للمجالس وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الدور الإشرافي - الرقابي للوزارة على عمل المجالس البلدية وال محلية.

٢ في الهيكل التنظيمي الذي تضمنه النظام، انعكس كبير للأدوار الجديدة لوزارة الإدارة المحلية حيث تم استحداث مديرية خاصة للمجالس المحلية، ومديرية خاصة لشؤون الإدارة المحلية، وكذلك مديريات الشؤون البلدية في المحافظات.

## مقابلات مع أصحاب العلاقة

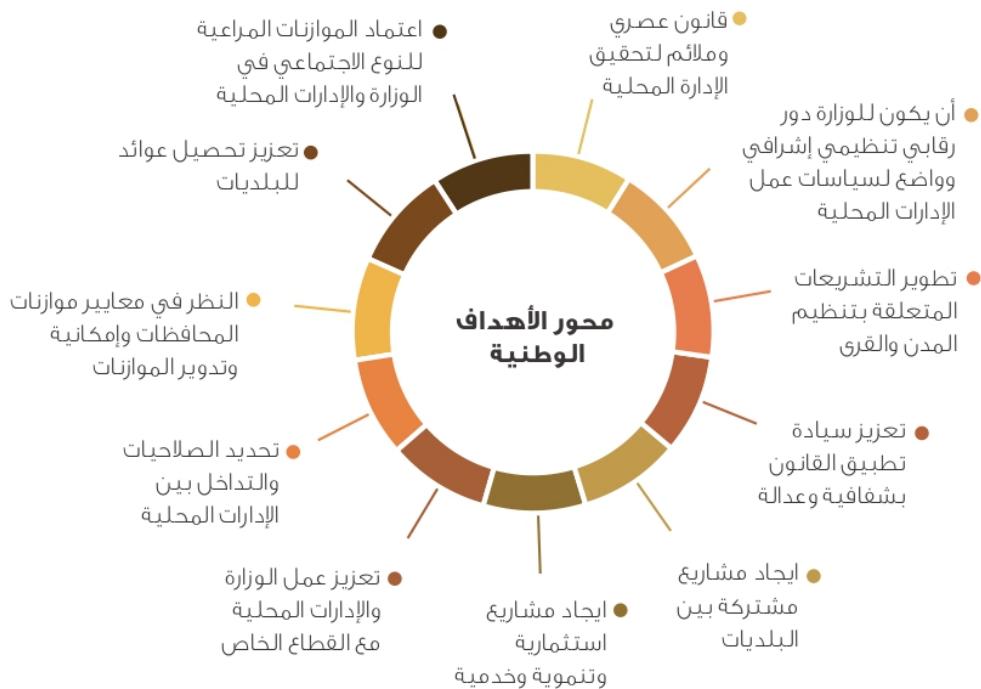


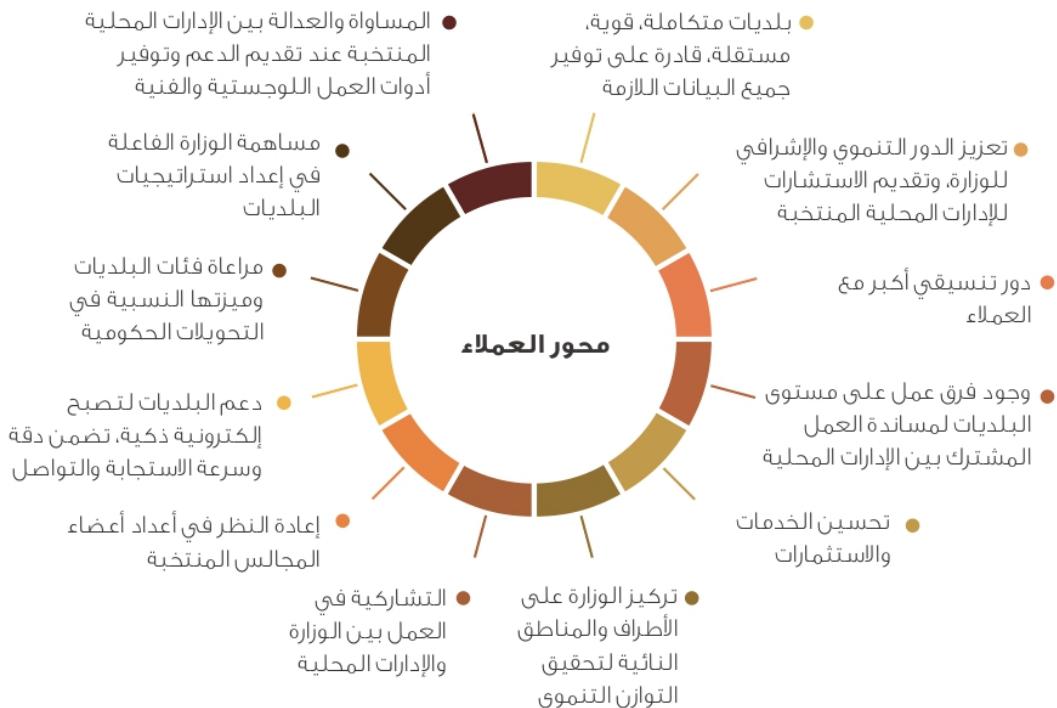
### مقابلات مع قيادات الوزارة والشركاء



جلسة حوارية مع قيادات الصف الثاني، وثلاث جلسات مع موظفي وموظفات الوزارة؛ تم تحليل جميع مخرجات المقابلات والجلسات للخروج بالتوجهات الاستراتيجية لوزارة الإدارة المحلية (ملحق رقم ا).

## تحليل مخرجات المقابلات وتحديد التوجهات الاستراتيجية







## تحليل البيئة الداخلية والخارجية

**SWOT Analysis**



### البيئة الداخلية

نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> <li>عدم وجود إجراءات وأدوات لنقل المعارف مما أدى لضياع عدد من الخبراء والمعرفة الصنمية.</li> <li>ضعف الدعم المقدم للموارد البشرية مثل التدريب ونقل الخبرات والترقية والإحلال الوظيفي.</li> <li>نقص معرفة ومهارات كوادر الوزارة بمستوياتهم الإدارية المختلفة بمفاهيم الإدارة المحلية.</li> <li>عدم كفاية الكوادر في الوزارة بسبب حالات التقاعد العديدة لمعظم قيادات الصف الأول، مما أدى إلى تفرغ الوزارة من الخبرات في العديد من المجالات.</li> <li>ضعف العمل بالأوصاف الوظيفية الموجودة والموقتة.</li> <li>ضعف التواصل ما بين البلديات والوزارة.</li> <li>بطء تنفيذ بعض الإجراءات.</li> <li>مركبة القرارات في العديد من المجالات.</li> <li>ضعف الاتصال والتواصل الداخلي في الوزارة.</li> <li>نقص الخطط والبرامج الهادفة إلى تأهيل وبناء القدرات لحفظها على الإرث المترافق لوزارة.</li> <li>عدم وجود خطة عمل تنفيذية لوزارة منبثقة من الخطة الاستراتيجية ٢٠١٥-٢٠٣٠.</li> <li>عدم تفعيل أدلة الإجراءات الموجودة، وحاجة بعضها للمراجعة.</li> <li>ضعف قدرات موظفين الصف الثاني في الوزارة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وجود إدارة عليا داعمة.</li> <li>وجود الخبرات والإرث المعرفي التراكمي في الوزارة.</li> <li>نطاق عمل يشمل جميع أنحاء المملكة.</li> <li>الصلاحيات الرقابية والوقائية في القوانين المعتمدة بها.</li> <li>وجود الربط الإلكتروني مع البلديات.</li> <li>وجود بنية إلكترونية قوية.</li> </ul>

## البيئة الخارجية

التحديات	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> <li>عدم استقرار التشريعات (مثال: قانوني البلديات والامركرزية التي سيتم تعديلها، مع عدم ظهور مخرجات القانون الجديد للإدارة المحلية حتى الآن).</li> <li>ضعف تحصيل العوائد والرسوم المستحقة للبلديات من المواطنين.</li> <li>الموازنات المرصودة لا تكفي للدور الجديد للوزارة.</li> <li>تراكم ديون البلديات.</li> <li>ضعف كوادر البلديات.</li> <li>عدم الاستقرار في كوادر وحدات التنمية في البلديات ونقص الكفاءات فيها.</li> <li>عدم توفر الآليات الازمة لمحالس المحافظات لضمان تنفيذ المشاريع المدرجة في موازنتها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تكليف الوزارة ب ملف الإدارة المحلية ودعم الدور الجديد للوزارة من قبل الحكومة، واعتمادها كمظلة موحدة لجميع الإدارات المحلية.</li> <li>وجود العديد من الجهات المانحة الداعمة للإدارة المحلية.</li> <li>منح قانون البلديات الحق بالاستثمار.</li> <li>التوجه لدى الحكومة والبرلمان لإصدار قانون للإدارة المحلية.</li> <li>وجود المعهد التدريسي الخاص بالبلديات.</li> <li>وجود المرصد البلدي، وتوفيره للبيانات الازمة لتحقيق التخطيط التنموي.</li> </ul>

## رؤيتنا، رسالتنا وقيمتنا الجوهرية

### رسالتنا



تمكين الإدارات المحلية، وتحقيق التكامل بينها، وإيجاد البيئة التشريعية والتنظيمية والرقابية الفاعلة والمحفزة لعملها.

### رؤيتنا



وزارة ذكية قادرة على تحقيق التنمية المحلية الشاملة والمستدامة.



### الاستدامة

تبني نظم وإجراءات إدارية وفنية تأخذ بعين الاعتبار تطبيق معايير الاستدامة وفق أفضل الممارسات الدولية لتحقيق التوازن في التنمية بين سلامة المجتمع ونمو الاقتصاد مع المحافظة على البيئة.



### الجودة والإتقان والحرفية

العمل بكفاءة وسرعة ودقة، وتوكيد الإتقان والاحترافية لإنجاز الخدمات والمهام حسب المعايير والمواصفات المعتمدة.



ابتكار أساليب عمل جديدة للتميز في الأداء المؤسسي، والتحسين المستمر على عمل المؤسسة.

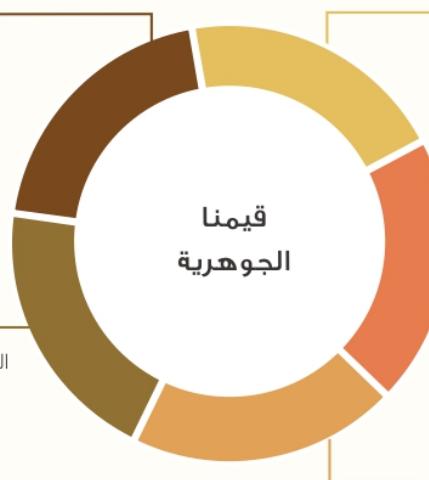


اتخاذ القرارات بموضوعية بالاستناد إلى التشريعات القانونية، ومراعاة العدالة وتكافؤ الفرص في التعامل مع جميع المعنيين داخلياً وخارجياً.



وضوح التشريعات والقرارات والإجراءات للمعنيين داخل المؤسسة وخارجها، والعمل بطريقة منفتحة لتحقيق درجة عالية من الشفافية المرتبطة بالمسؤولية المهنية.

### قيمنا الجوهرية



## المتعاملون وتوقعاتهم

- نواخذ تمويلية مثل صندوق التنمية والتشغيل
- نقابة المهندسين
- مؤسسات المجتمع المدني
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
- المجلس الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة
- المؤسسات الشبابية
- الجامعات الرسمية والخاصة

- البلديات
- بنك تنمية المدن والقري
- مجالس محافظات
- الجهات الدولية والمانحة
- مجالس الخدمات المشتركة
- الموردون
- الوزارات والدوائر الحكومية
- هيئة الاستثمار
- القطاع الخاص

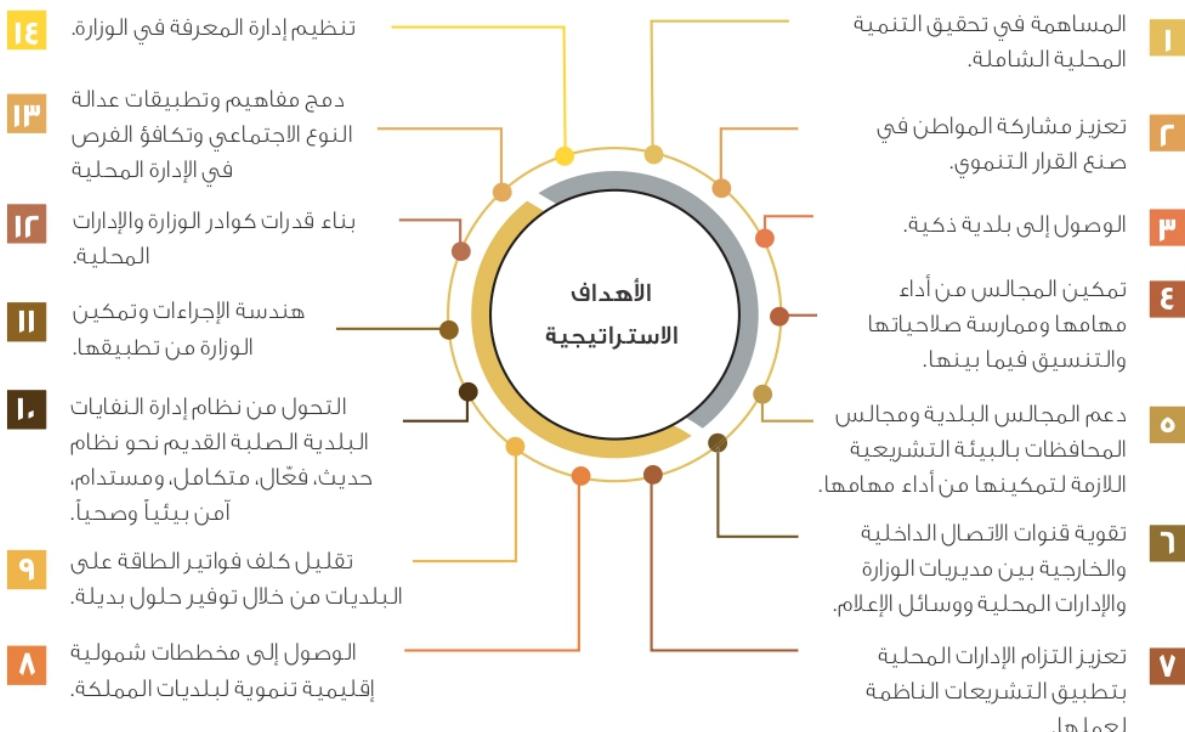
## توقعات المتعاملين من وزارة الإدارة المحلية



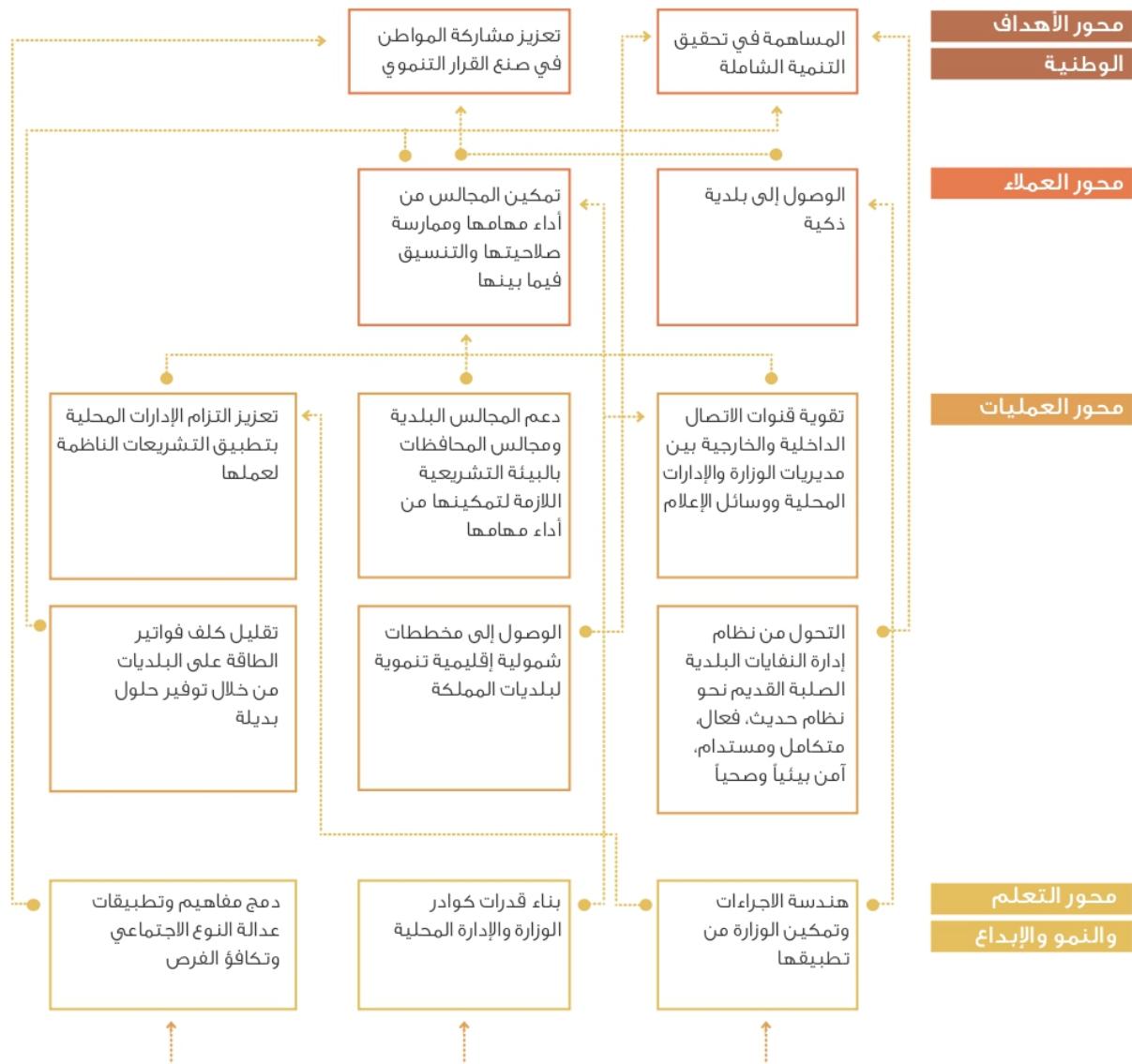
## الأولويات الوطنية ذات العلاقة - وثيقة خطة النهضة



## الأهداف الاستراتيجية لوزارة الإدارة المحلية



# المخطط الاستراتيجي للأهداف الاستراتيجية



## بطاقات الأداء المترافق للوزارة

الهدف الاستراتيجي: المساهمة في تحقيق التنمية المحلية الشاملة		محور الأهداف الوطنية
التدخلات المطلوبة لتحقيق الهدف		محور الأهداف الوطنية
وصف الهدف	المترافق معه	
<b>التنمية الاقتصادية</b>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ إعداد الخطط الاستراتيجية والتنموية في البلديات.</li> <li>■ دعم تنفيذ مشاريع تنمية واستثمارية تخلق فرص عمل لمخرجات خطط التنمية المحلية للبلديات.</li> <li>■ زيادة فرص العمل من خلال تخصيص قطع أراضي لتنفيذ مشاريع الفروع الانتاجية في البلديات.</li> <li>■ تعزيز الشراكة ما بين البلديات والقطاع الخاص من خلال تهيئة البنية التحتية والتشريعية اللازمة.</li> <li>■ تسجیل وترخيص المهن داخل المنازل.</li> <li>■ تمكين المرأة اقتصادياً من خلال متابعة المشاريع والبرامج المعنية بالمرأة.</li> </ul>	<p>■ تقليل الفجوة التنموية بين مناطق المملكة وتمكين الإدارات المحلية وتحسين جوانب الرعاية المحلية والتخطيط والمساءلة لتعزيز مبدأ الحاكمية الرشيدة، وزيادة التخطيط التشاركي من خلال وضع المواطن الأردني في صلب عملية التطوير والتخطيط وتحفيز الشراكات ما بين البلديات والقطاع الخاص لزيادة فرص التدريب والعمل وتحسين انماط المعيشة للمواطن والخدمات المقدمة له وتوزيع المكافآت والحد من الفقر في مختلف أنحاء المملكة وتحسين البنية التحتية وقد ركزت وزارة الادارة المحلية على دمج كافة هذه العوامل لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية شاملة على المستوى المحلي، حيث ان خطط التنمية المحلية في البلديات والفرص الاستثمارية المقترنة في تعيئة البلدية لتبني مناهج تنمية محلية تساهمن في تحسين المشاركة المجتمعية وتعزيز الدور التنموي للبلديات، وإيجاد الوظائف، وتحفيز الفرص الاستثمارية بما يساهمن في نهاية المطاف بایجاد مجتمع مزدهر وحيوي.</p>	
<b>التنمية المحلية والبني التحتية</b>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ دعم البلديات بمشاريع تنمية ومشاريع بنية تحتية من خلال برامج ممولة من الجهات الدولية المانحة.</li> <li>■ متابعة إعداد وتحديث أدلة الاحتياجات التنموية والأولويات على مستوى البلديات والمحافظات وبشكل تشاركي ودوري سنويًا.</li> <li>■ تفعيل دور وحدات التنمية المحلية في البلديات.</li> <li>■ إعداد قاعدة بيانات متكاملة للبلديات والمنح لتكون أداة تستخدم في عملية التخطيط التنموي وأنداد القرارات.</li> <li>■ تطبيق أداة التنمية لقياس قدرات البلديات.</li> </ul>	<p>■ المديريات والوحدات المعنية في الوزارة ■ البلديات ■ بنك تنمية المدن والقرى ■ وزارة التخطيط والتعاون الدولي ■ وزارة العمل ■ الجهات الدولية المانحة ■ مجالس المحافظات ■ القطاع الخاص ■ مؤسسات المجتمع المدني ■ أمانة عمان الكبرى ■ هيئة الاستثمار ■ وحدة الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في رئاسة الوزراء</p>	
		<b>المديرة/ الإدارية/ الوحدة</b>
		■ مديرية التنمية المحلية ■ مديرية التوظيف

### مؤشرات القياس للهدف:

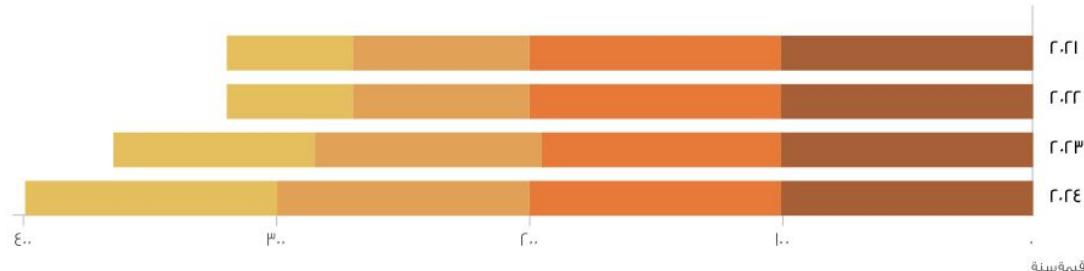


## الهدف الاستراتيجي: تعزيز مشاركة المواطن في صنع القرار التنموي

### المحور: الأهداف الوطنية

التدخّلات المطلوبة لتحقيق الهدف	تعزيز مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار التنموي على المستوى المحلي وذلك من خلال تمكينهم من المشاركة في إعداد أدلة الاحتياجات التي تخص مناطقهم على مستوى البلدية وعلى مستوى المحافظة، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات مجتمع مدني وتحفيز التواصل الدائم والمستمر بين المواطنين والإدارات المحلية من خلال عدة طرق بما يضمن مشاركتهم الفعالة في قرارات تلك الإدارات، سواء كانت مجالس بلدية أو مجالس محافظات.	وصف الهدف
	المديريات والوحدات المعنية في الوزارة المجالس البلدية مجالس المحافظات الجهات الدولية والمانحة	الشركاء في تحقيق الهدف
	مديرية المجالس البلدية والمحلية مديرية التنمية المحلية	المديرية/ الإدارة/ الوحدة المسؤولة
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ إعداد وتحديث أدلة الاحتياجات والأولويات على مستوى البلدية والمحافظة وبشكل تشاركي، ودوري سنوياً.</li> <li>■ حملات التوعية والتثقيف التي تستهدف المواطنين وأدوارهم في العملية التنموية على المستوى المحلي بالمشاركة مع مجالسهم المنتخبة.</li> <li>■ بناء قدرات المجالس البلدية ومجالس المحافظات وتزويدها بأفضل الأدوات والممارسات الدولية المتبعية في التواصل بين المجالس والمواطنين مثل عقد الاجتماعات العامة واجتماعات قاعة المدينة، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.</li> <li>■ مساعدة البلديات على إنشاء أنواع من الهيكل التنظيمي لوحدات التنمية المحلية في البلديات تعنى بالتواصل مع فئات المجتمع المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني.</li> </ul>		

### مؤشرات القياس للهدف:



٦١٪ نسبة أدلة الاحتياجات التي تم إعدادها أو تحديثها تشاركيًّا من المستهدف.

٦٢٪ نسبة حملات التوعية والتثقيف التي تم تنفيذها من المخطط لها.

٦٣٪ نسبة البلديات التي أنشأت أنواع من الهيكل التنظيمي لوحدات التنمية المحلية (تراكمي).

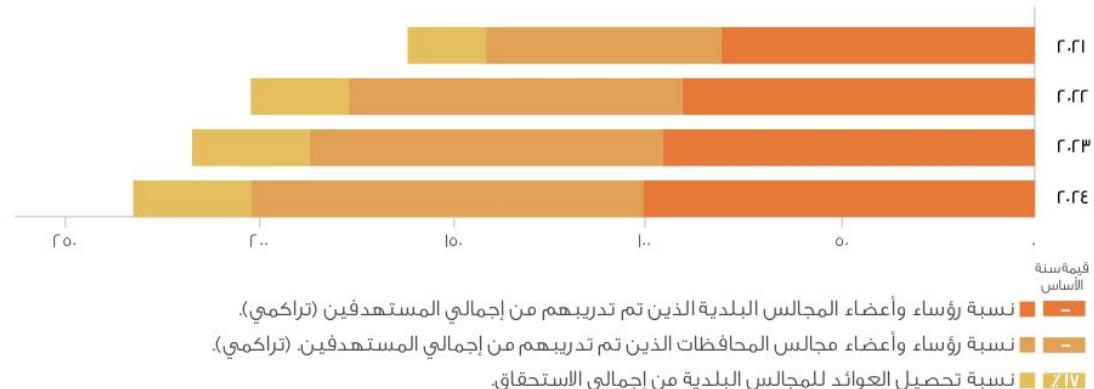
٦٤٪ نسبة البلديات التي استخدمت آليات التواصل (آلية واحدة على الأقل) لتحديد احتياجات المجتمع التنموية.

## الهدف الاستراتيجي: تمكين المجالس من أداء مهامها وممارسة صلاحيتها والتنسيق فيما بينها

المحور: العمل

التدخّلات المطلوبة لتحقيق الهدف	تمكين المجالس البلدية ومحالس المحافظات من أداء مهامها الواردة في التشريعات الناظمة لعملها مثل: إعداد الخطط الاستراتيجية وإقرارها، وإعداد الموازنات التشاركية والمستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنات وفق أسس واضحة ومخصصات متوفرة، وتزويدهم بأدوات العمل اللازمة لأداء مهامهم بالشكل المطلوب.	وصف الهدف
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ بناء قدرات رؤساء وأعضاء المجالس المنتخبين في جميع الأمور المتعلقة بمهامهم الواردة في القانون.</li> <li>■ تعزيز قدرة المجالس البلدية في الأمور المالية مثل تحصيل العوائد، وإعداد الموازنات التشاركية والمستجيبة للنوع الاجتماعي، وفق أسس واضحة وحسب المخصصات المتوفرة.</li> <li>■ تعزيز العلاقات التشاركية والتنسيق والتعاون بين الإدارات المحلية من مجالس بلدية ومحالس محافظات لتحقيق التكامل بينها في المجالين الخدمي والتنموي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ المديريات والوحدات المعنية في الوزارة</li> <li>■ المجالس البلدية</li> <li>■ مجالس المحافظات</li> <li>■ الجهات الدولية والمانحة</li> </ul>	<p><b>الشركاء في تحقيق الهدف</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ مديرية المجالس البلدية والمحلية</li> </ul>		<p><b>المديرية/ الإدارة/ الوحدة المسؤولة</b></p>

### مؤشرات القياس للهدف:

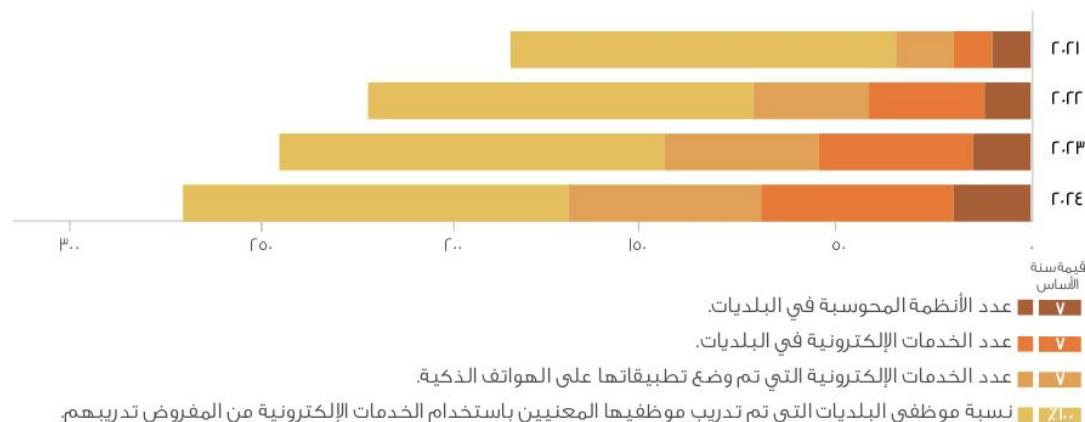


## الهدف الاستراتيجي: الوصول الى بلدية ذكية

### المحور: العملاء

وصف الهدف	المشروع	التدخّلات المطلوبة لتحقيق الهدف
تمكين البلديات من انجاز معاملاتها الداخلية (المتعلقة بعملياتها المالية والإدارية والفنية) والخارجية (المتعلقة بتقديم الخدمات لأصحاب العلاقة إلكترونياً).	البلديات	■ دعم وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية في البلديات بالأجهزة والمعدات وأنظمة المحوسبة. ■ بناء المنصة الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية. ■ أتمتة إجراءات البلديات التي تمت إعادة هندستها. ■ أتمتة إجراءات الوزارة المتعلقة بخدمات البلديات. ■ تدريب المعينين في البلديات على استخدام الخدمات الإلكترونية. ■ تنظيم حملات توعية للمواطنين لاستخدام الخدمات المؤتمتة.
الشركاء في تحقيق الهدف	المديرية	■ المديرية ■ المديريات والوحدات المعنوية في الوزارة ■ وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
المديرية/ الإدارة/ الوحدة المسؤولة	التحول	■ مديرية تكنولوجيا المعلومات والتحول

### مؤشرات القياس للهدف:

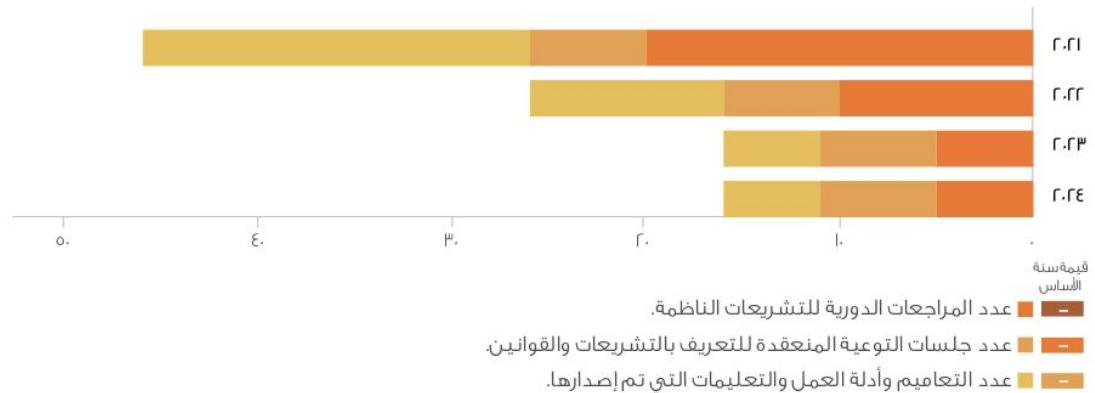


**الهدف الاستراتيجي: دعم المجالس البلدية ومجالس المحافظات بالبيئة التشريعية الازمة التي تمكّنها من أداء مهامها**

**المحور: العمليات**

وصف الهدف	الشركاء في تحقيق الهدف	المديرية/ الإدارة/ الوحدة المسؤولة
<p><b>التدخلات المطلوبة لتحقيق الهدف</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ المساهمة في وضع التشريعات الناظمة للإدارة المحلية.</li> <li>■ إجراء التقييم الدوري للتشريعات الناظمة.</li> <li>■ إصدار تعاميم وأدلة عمل وتعليمات لتوضيح التشريعات حسب الحاجة.</li> <li>■ دراسة التشريعات التي تتعارض مع دور ومهام وزارة الإدارة المحلية.</li> <li>■ عقد جلسات توعية بالتشريعات المتعلقة بالإدارة المحلية داخلياً (موظفي الوزارة).</li> <li>■ عقد جلسات توعية بالتشريعات المتعلقة بالإدارة المحلية خارجياً (المجالس والمواطنين).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ إجراء دراسة ومراجعة شاملة لجميع التشريعات الناظمة لعمل الإدارات المحلية، وأن يتم التشاور مع الشركاء قبل إعداد مشروع التشريعات والسير بالإجراءات الازمة لإقرارها بما يحمل على إيجاد بيئه تشريعية داعمة للبلديات والإدارات المحلية وداعمة أيضاً لدورها التنموي، وناظمة لعمل القطاعات وتسهيل في تحسين جودة أدائها ومساعدتها على النهوض بمهامها والقيام بواجباتها بما ينسجم مع الرؤى الملكية السامية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ البلديات ومجالس الخدمات والإدارات المحلية واللجان التنظيمية</li> <li>■ ديوان التشريع والرأي</li> <li>■ مديريات ووحدات الوزارة ذات العلاقة</li> <li>■ الجهات الدولية والمانحة</li> </ul>

**مؤشرات القياس للهدف:**

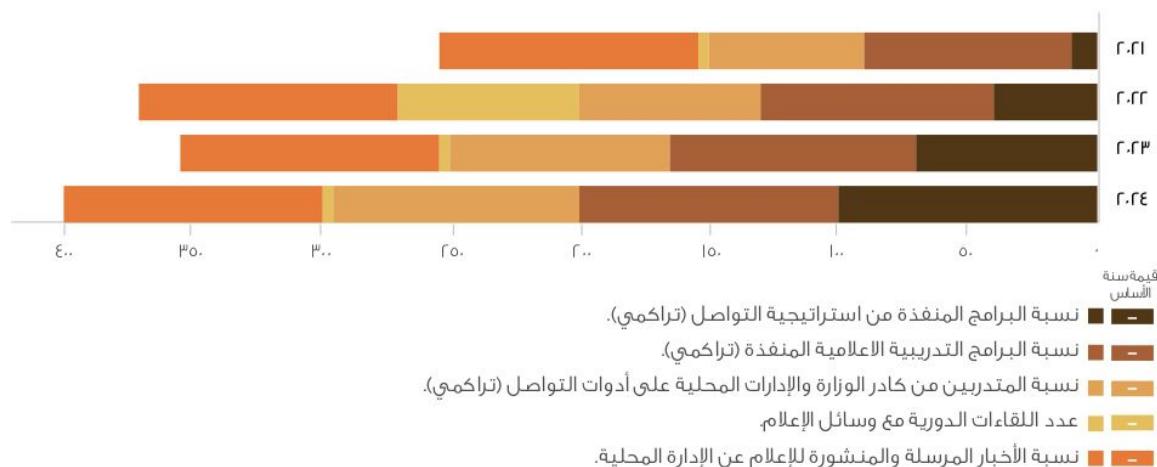


## الهدف الاستراتيجي: تقوية قنوات الاتصال الداخلية والخارجية بين مديريات الوزارة والإدارات المحلية ووسائل الإعلام

المحور: العمليات

وصف الهدف	الشركاء في تحقيق الهدف	المديرية/ الإدارية / الوحدة المسؤولة
<b>التدخلات المطلوبة لتحقيق الهدف</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ وضع استراتيجية تواصل داخلي وخارجي للإدارة المحلية.</li> <li>■ تشكيل فريق إعلامي متخصص</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تعزيز قنوات الاتصال بين الشركاء الداخليين والخارجيين وتصميم مجموعة من السياسات والبرامج الإعلامية وبناء القدرات في المجال الإعلامي لدى المعنيين من كوادر الوزارة والإدارات المحلية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ المديريات والوحدات المعنية في الوزارة</li> <li>■ البلديات والإدارات المحلية</li> <li>■ الوزارات والمؤسسات الرسمية</li> </ul>

### مؤشرات القياس للهدف:

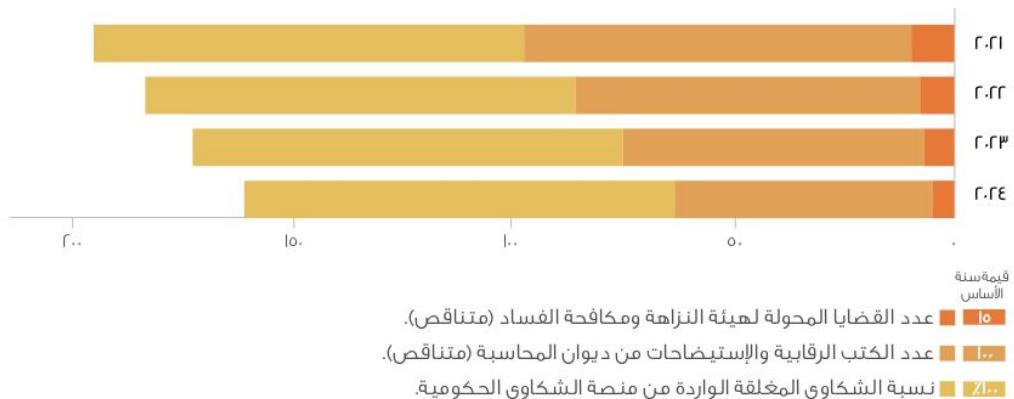


## الهدف الاستراتيجي: التزام الإدارات المحلية بتطبيق التشريعات الناظمة لعملها

### المحور: العمليات

وصف الهدف	التدخالت المطلوبة لتحقيق الهدف
<p>■ الرقابة على الإدارات المحلية من خلال التفتيش الدوري والتدقيق على جميع جوانب العمل بما يضمن التطبيق الأمثل للقوانين والأنظمة والتعليمات التي ترفع سوية العمل في هذه الإدارات وتضمن العدالة في التطبيقات للنهوض بخدماتها.</p>	<p>■ زيادة سبل التواصل والتنسيق مع الجهات الخارجية والمديريات الداخلية الشركية والمساندة مما يساهم في تحسين وتسريع العمل الرقابي كما يرفع من نوعية أعضاء فرق التفتيش ولجان التحقيق ويسرع عملية تشكيلها.</p> <p>■ تكثيف الحملات التوعوية والإرشادية والمحرفية للمواطنين وموظفي الإدارات المحلية والموظفيين العاملين في مجال العمل الرقابي.</p> <p>■ رفع حجم العمل الوقائي.</p>
<p>■ هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ■ ديوان المحاسبة ■ المديريات والوحدات المعنية في الوزارة</p>	<p>■ هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ■ ديوان المحاسبة ■ المديريات والوحدات المعنية في الوزارة</p>
<p>■ دائرة الرقابة على البلديات</p>	<p>■ المديرية / الإدارة / الوحدة المسئولة</p>

### مؤشرات القياس للهدف:

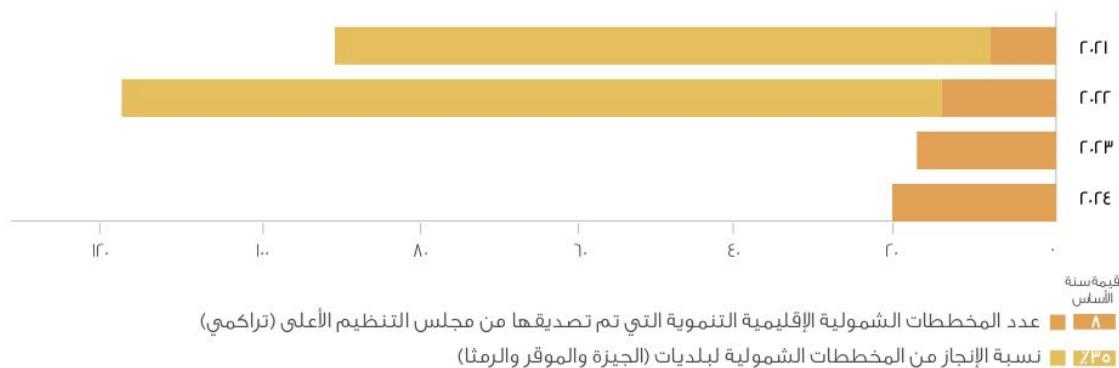


## الهدف الاستراتيجي: الوصول إلى مخططات شمولية إقليمية تنموية لبلديات المملكة

### المحور: العمليات

وصف الهدف	الشركاء في تحقيق الهدف	المديرية/ الإدارة/ الوحدة المسؤولة
<p><b>التدخلات المطلوبة لتحقيق الهدف</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ جمع وتحليل البيانات الخاصة بمنطقة الدراسة (تحليل اجتماعي / اقتصادي / بيئي / خدمي)</li> <li>■ إنشاء قاعدة بيانات متكاملة في كل ما يخص الدراسات الإقليمية.</li> <li>■ التواصل المباشر مع المجالس المحلية المعنية بالشؤون التنظيمية والقرارات الصادرة عنها يضاف إلى ذلك مسؤوليتها عن محامالت الإفراز والتنظيم، وجميع أطياف المجتمع المحلي بما فيها أصحاب المنشآت المستثمرة ضمن منطقة الدراسة لاستخلاص الآراء وأولويات المجتمع المحلي.</li> <li>■ بناء تصور مبدئي لمخطط إقليمي متكامل تنظيمياً / مرورياً / بيئياً / يتضمن استعمالات الأراضي وصفات الاستعمال المنوعة المعمول بها حسب الأحكام والأنظمة السارية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ ايجاد مخطط إقليمي متكامل، واضح الأهداف والغايات تنظيمياً وتنموياً واقتصادياً وبيئياً وخدماً.</li> <li>■ يكون بمثابة مرجعية ثابتة لجميع الدراسات العمرانية - الحضرية وإدارة أي استثمارات تنموية يحقق الغاية المنشودة بإيجاد بيئة ملائمة تتجسد من خلالها فكره التنمية المستدامة في البلديات المشمولة بالدراسات الشمولية الإقليمية التنموية.</li> </ul>	
	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ المديريات والوحدات المعنية في الوزارة</li> <li>■ الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة</li> <li>■ البلديات</li> <li>■ الجهات المانحة</li> <li>■ القطاع الخاص</li> </ul>	
		<p>وحدة التخطيط الشمولي</p>

### مؤشرات القياس للهدف:

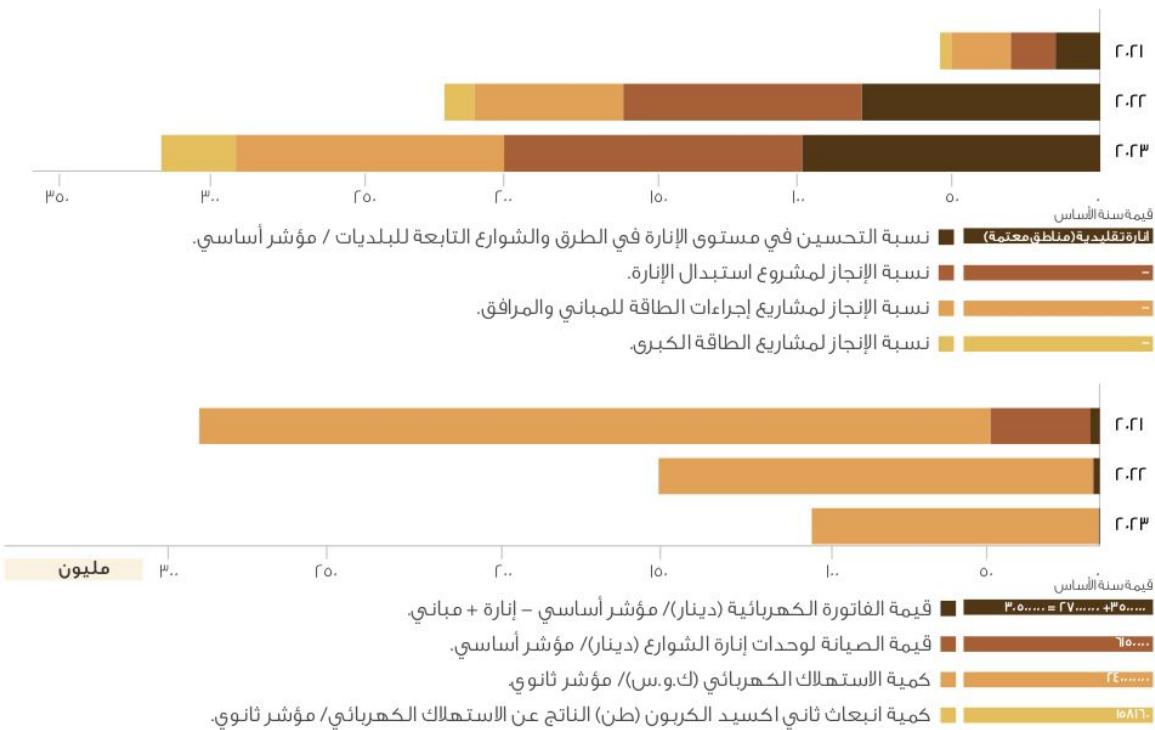


## الهدف الاستراتيجي: تقليل كلف فواتير الطاقة على البلديات من خلال توفير حلول بديلة

### المحور: العمليات

وصف الهدف	الشركاء في تحقيق الهدف	المديرية/ الإدارة / الوحدة المسؤولة
<p><b>التدخلات المطلوبة لتحقيق الهدف</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ تحسين كفاءة الطاقة من خلال استبدال إنارة الشوارع التقليدية بإنارة موفرة للطاقة نوع (LED).</li> <li>■ تحسين كفاءة الطاقة للمباني والمرافق التابعة للبلديات.</li> <li>■ إقامة محطات توليد كهرباء صغرى (عداد صافي القياس) باستخدام أنظمة الخلايا الشمسية على أسقف المباني والمرافق التابعة للبلديات.</li> <li>■ إقامة محطات توليد كهرباء كبرى (النقل بالعبور) باستخدام أنظمة الخلايا المتتجدة (شمسي/ راح) ويتم إقامة مثل هذه على قطعة أرض تابعة للبلديات لتغطية كامل استهلاكات البلدية وخصوصاً إنارة الشوارع إذا تم الانتهاء من الإجراءات المذكورة في البنود السابقة.</li> </ul>	<p>العمل على تقليل تكاليف فواتير الطاقة من خلال: الاجراءات التي تعتمد على تحسين كفاءة الطاقة في البلديات والمباني والمرافق وإنارة الطرق والشوارع التابعة للبلديات، وتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام أنظمة الطاقة المتتجدة (طاقة البديلة) لتغطية استهلاكات الكهرباء في البلديات.</p>	<p>المديريات والوحدات المعنية في الوزارة البلديات وزارة الطاقة والثروة المعدنية وزارة التخطيط والتعاون الدولي وزارة البيئة وزارة الزراعة هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن بالإضافة لشركة الكهرباء الوطنية وشركات توزيع الكهرباء الجهات الدولية والمانحة بنك تنمية المدن والقرى المديريات والوحدات المعنية في الوزارة</p>

### مؤشرات القياس للهدف:

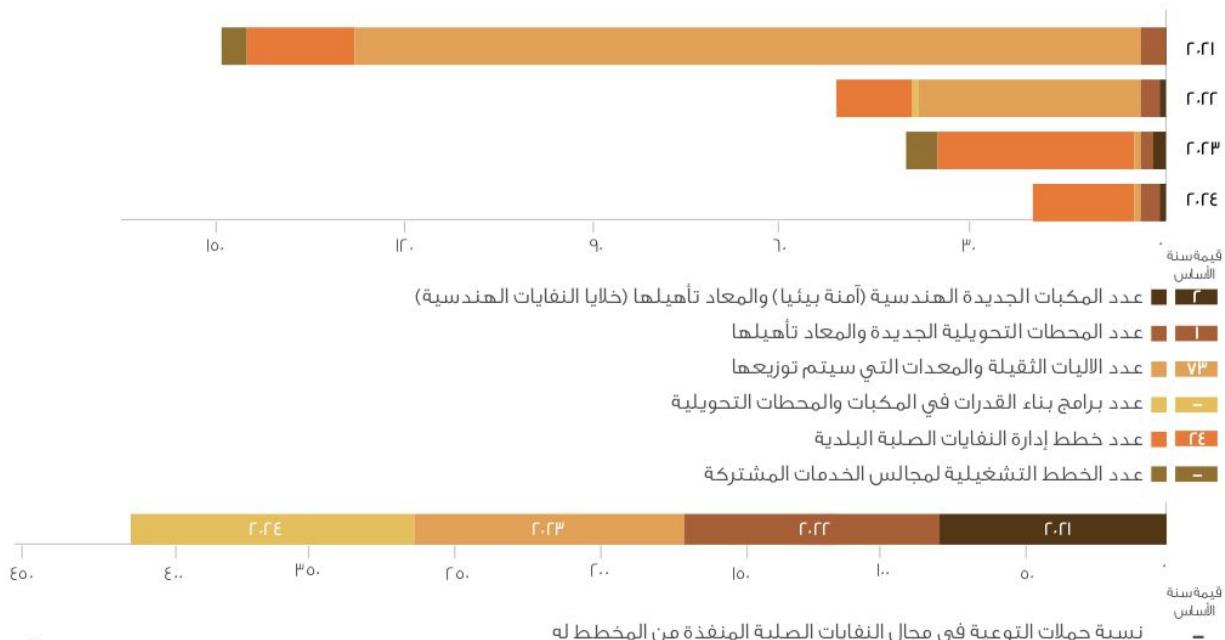


**الهدف الاستراتيجي: التحول من نظام إدارة النفايات البلدية الصلبة القديم نحو نظام حديث، فعال، متكامل، ومستدام، وأمن بيئياً وصحيّاً**

**المحور: العمليات**

<b>وصف الهدف</b>	<b>التدخّلات المطلوبة لتحقيق الهدف</b>
<p>■ التغييرات في إدارة النفايات المنزلية الصلبة في الأردن يمكن أن يكون لها تأثير مباشر وغير مباشر على الاقتصاد الوطني في المملكة، وكذلك على مستويات معيشة سكانها، فهي تساعده على خلق فرص العمل الجديدة، حيث تسعى إلى التحول من نظام إدارة النفايات الصلبة القديم وغير الفعال والمكلف وغير المستقر بيئيا نحو نظام حديث ومتّكّل مبني على مبادئ التقليل، وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير بهدف إنشاء وتنشيل نظام إدارة النفايات الصلبة فعال من حيث التكلفة والكافأة وذو جودة عالية من حيث الخدمة وأمن بيئياً وصحيّاً، مما يسهم في تحسين الظروف الصحية للمواطنين والسكان بشكل عام كما يسهم بشكل مباشر في الحد من مصادر التلوث وتخفيف كلف جمع ونقل النفايات من خلال التخطيط السليم لمصارات النقل وإنشاء المحطات التحويلية والتخفيف من كميات النفايات الواردة لموقع التخلص النهائي من خلال عمليات التخفيض وإعادة الاستخدام والتدوير.</p>	<p>■ مراجعة وتحديث سياسة وتشريعات إدارة النفايات الصلبة.</p> <p>■ تعزيز الوعي العام والتثقيف بشأن إدارة النفايات الصلبة.</p> <p>■ رصد ومراقبة أنشطة إدارة النفايات الصلبة من حيث الأداء التشغيلي والبيئي.</p> <p>■ تحسين استرداد تكاليف التخلص من النفايات الصلبة من خلال تطبيق محاسبة التكاليف لجميع مجالس الخدمات المشتركة.</p>
<p><b>الشركاء في تحقيق الهدف</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ المديريات والوحدات المعنية في الوزارة</li> <li>■ مؤسسات القطاع العام</li> <li>■ الجهات الدولية والمانحة</li> <li>■ المجالس البلدية ومجالس المحافظات</li> </ul>	
<p><b>المديرية/ الإدارية/ الوحدة المسؤولة</b></p>	<p>■ مديرية إدارة النفايات الصلبة</p>

**مؤشرات القياس للهدف:**



## الهدف الاستراتيجي: هندسة الإجراءات وتمكين الوزارة من تطبيقها

### المحور: العمليات

وصف الهدف	الشركاء في تحقيق الهدف	المديرية/ الإدارة / الوحدة المسؤولة
<p><b>التدخلات المطلوبة لتحقيق الهدف</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ حصر الخدمات التي تقدمها الوزارة وبالبلديات والإدارات المحلية وعمل قائمة بذلك (الخدمات الداخلية، الخدمات الخارجية).</li> <li>■ مراجعة دليل الإجراءات.</li> <li>■ إعداد مسودة دليل إجراءات الوزارة.</li> <li>■ إعداد مسودة دليل إجراءات موحد للبلديات.</li> <li>■ بناء قدرات لدوائر المعنية والإدارات المحلية على كيفية استخدام الدليل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ هندسة الإجراءات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الوزارة والبلديات وتوضيح العلاقة بين الإدارات المحلية لغايات الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة وتوفير الوقت والجهد وزيادة نسبة رضا مرتقى الخدمة الداخليين والخارجيين.</li> </ul>	

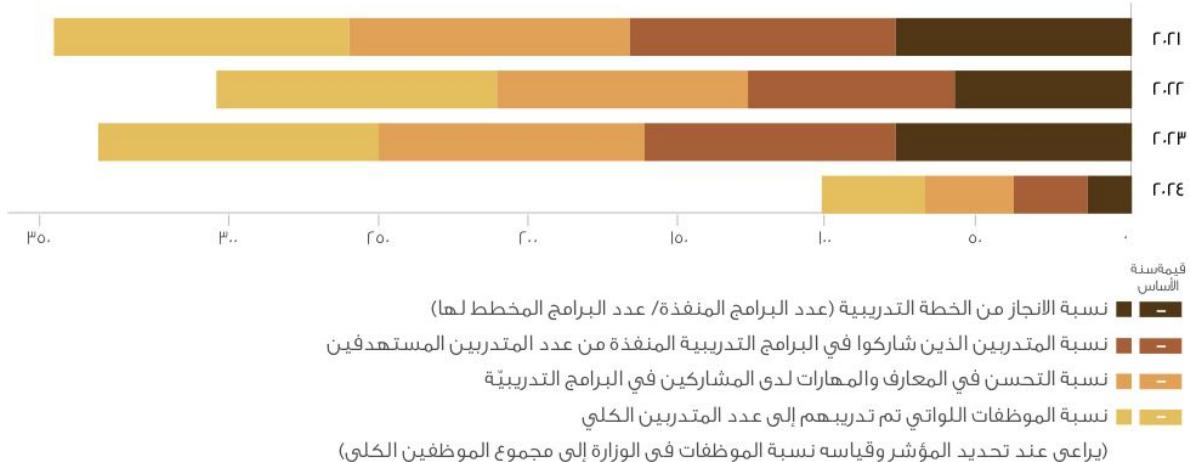
المستهدف					قيمة سنة الأساس ٢٠٢٠	مؤشرات القياس للهدف
٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	-	-	
--	--	% ٣٠.	% ٢٠.	-		نسبة الخطوات الإجرائية التي تم اختصارها أو تبسيطها
ورشة لكل مديرية معنية	-		عدد ورشات العمل المتعلقة بدليل إجراءات المنفذة للوزارة			
--	--	--	٥٦	-		عدد الخدمات التي تم إعادة هندستها في البلديات

## المدف الاستراتيجي: بناء قدرات كوادر الوزارة والإدارات المحلية

المحور: محور التعلم والنمو والإبداع

الهدف	التدخلات المطلوبة لتحقيق الهدف	وصف الهدف
<b>تحليل وتحديد الاحتياجات</b> <b>التدريبية لكوادر الوزارة والإدارات المحلية على اختلاف مستوياتهم الوظيفية، وبما يخدم تحقيق رؤية رسالة وأهداف الوزارة الاستراتيجية.</b> <b>إعداد وتنفيذ الخطة التدريبية.</b> <b>إنشاء قاعدة بيانات شاملة ومتكلمة خاصة بالتدريب.</b> <b>التعاون مع الجهات المانحة (في محور بناء القدرات) لتنفيذ البرامج التدريبية.</b>	<b>تصميم وتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج المتعلقة لبناء قدرات الموارد البشرية في الوزارة والإدارات المحلية بما يسهم في تحقيق الأهداف ورفع مستوى الأداء.</b>	<b>الشركاء في تحقيق الهدف</b> <span style="color: #d9c38c;">■</span> الإدارات المحلية <span style="color: #d9c38c;">■</span> مديريات الوزارة <span style="color: #d9c38c;">■</span> الجهات المقدمة لخدمات التدريب <span style="color: #d9c38c;">■</span> الجهات المانحة  <b>المديرية / الإدارة / الوحدة المسئولة</b> <span style="color: #d9c38c;">■</span> مديرية التدريب والتطوير المؤسسي

### مؤشرات القياس للهدف:

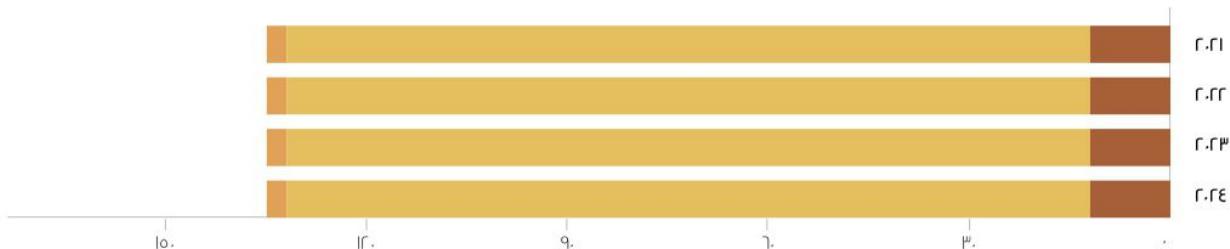


## الهدف الاستراتيجي: دمج مفاهيم وتطبيقات عدالة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص في الإدارة المحلية

### المحور: محور التعلم والنمو والإبداع

وصف الهدف		
<p><b>التدخلات المطلوبة لتحقيق الهدف</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ تشكيل فريق فني للنوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص ممثل لجميع المديريات.</li> <li>■ تنفيذ برنامج تدريب مدربيهن بمفاهيم وتطبيقات عدالة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص وتمكين المرأة في الإدارة المحلية للفريق الفني، لقيادة جهود الدمج وبناء قدرات المديريات ومتابعة الإنجاز في هذا المجال.</li> <li>■ بناء قدرات كوادر الوزارة في مفاهيم وتطبيقات عدالة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص من خلال عقد ورشات تدريبية سنويًا، بمشاركة ممثليهن عن جميع المديريات.</li> </ul>	<p>■ يتم تحقيق عدالة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص في الإدارة المحلية عن طريق التعزز على احتياجات وأولويات واهتمامات جميع الأفراد والفتات في المجتمع بما فيهم (الرجال والنساء، والشباب والشابات، والأطفال واليافعين، والكبار بالعمر، والأشخاص ذوي الإعاقة، وأي أفراد أو مجموعات تكون معرضة للتهميش، ومن ثم الاستجابة لتلك الاحتياجات وأولويات من خلال دمجها في جميع عمليات وإجراءات وخطط وزارة الإدارة المحلية.</p>	
	<p>■ جميع مديريات الوزارة</p>	<b>الشركاء في تحقيق الهدف</b>
	<p>■ مديرية التدريب والتطوير المؤسسي</p>	<b>المديرية / الإدارة / الوحدة المسئولة</b>

### مؤشرات القياس للهدف:



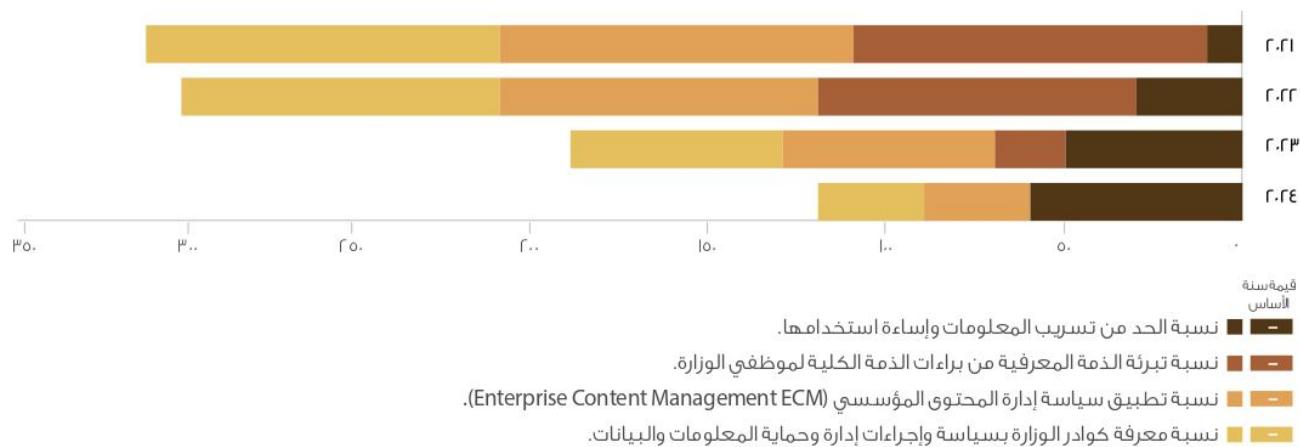
- عدد الموظفين المشاركين في برامج تدريب المدربيين في مجال النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص المنفذة للفريق الفني للنوع الاجتماعي.
- عدد الموظفين الذين تم تدريبيهم في الوزارة على مفاهيم وتطبيقات عدالة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص في الإدارة المحلية.
- عدد التقارير التي يصدرها الفريق الفني للنوع الاجتماعي لمتابعة إجراءات دمج النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص في جميع العمليات المتعلقة بالإدارة المحلية.

## الهدف الاستراتيجي: تنظيم إدارة المعرفة في الوزارة

المحور: محور التعلم والنمو والإبداع

وصف الهدف	الشركاء في تحقيق الهدف	المديرية / الإدارة / الوحدة المسؤولة	التدخلات المطلوبة لتحقيق الهدف
■ حصر وإيجاد المعلومات والمعارف والمهارات المتعلقة بأعمال الوزارة، وتوفير اساليب إدارتها وإتاحتها للمعنيين، والمحافظة عليها ومنع فقدانها أو إساءة استخدامها.	■ جميع موظفي وزارة الادارة المحلية	■ وحدة إدارة الجودة	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ وضع سياسة وإجراءات لإدارة المعلومات والبيانات في الوزارة وحمايتها.</li> <li>■ توثيق خارطة المعرفة في الوزارة وتعديمها.</li> <li>■ تصوير منظومة صلاحيات الوصول إلى المعلومة وتسييلها.</li> <li>■ توعية كوادر الوزارة بسياسة وإجراءات إدارة وحماية المعلومات والبيانات.</li> </ul>

### مؤشرات القياس للهدف:



**الملاحق**

## ملحق ا: تحليل مخرجات المقابلات مع كوادر الوزارة ومع الشركاء

رؤوية وزارة الإدارة المحلية	رؤساء مجالس المحافظات	رؤساء البلديات	المدراء التنفيذيون	قيادات الوزارة
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ بلديات متكاملة، قوية، قادرة على توفير جميع البيانات البلدية الازمة (الأكثر تكراراً).</li> <li>■ وزارة مؤهلة وقوية، قادرة على تطبيق الإدارة المحلية بجميع عناصرها، البلدية، المحافظة.</li> <li>■ تطبيق الإدارة المحلية للوصول للتنمية المحلية الشاملة والمستدامة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ إشراف ورقابة في ظل الدور الجديد (مكرر). ■ تنمية محلية مستدامة.</li> <li>■ وزارة العدالة وتكافؤ الفرص تطوير الواقع البلدي للوصول إلى مدن ذكية واكتفاء ذاتي للبلديات وزارة تحكمها تشريعات عصرية وتركز على الأطراف لتحقيق التوازن التنموي.</li> <li>■ وزارة مؤهلة فنية وإدارياً تدعم البلديات في عملها (مكرر).</li> </ul>			<ul style="list-style-type: none"> <li>■ وزارة تقود اللامركزية</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ التحول من التركيز على العمل البلدي إلى التركيز على مفاهيم اللامركزية.</li> <li>■ رسم السياسة العامة للإدارة المحلية.</li> <li>■ الوزارة واضعة للسياسات والأهداف وتراقب الأداء.</li> <li>■ وضع مشاريع مشتركة بين البلديات على مستوى المناطق.</li> <li>■ ضبط عناصر الإدارية المحلية تحت سقف واحد وتكاملية الأداء وايجاد تناعماً وتكامل بين البلديات ومجالس المحافظة لتحقيق الأهداف التنموية.</li> <li>■ ممارسة الدور الرقابي والإشرافي والتنسيقي لتطبيق الإدارة المحلية (الأكثر تكراراً).</li> <li>■ تعزيز الدور التنموي والإشرافي وتقديم الاستشارات للبلديات والمحافظات.</li> <li>■ دعم البلديات لخلق فرص عمل.</li> <li>■ تكين الاستثمار في البلديات عن طريق دعم البنية التحتية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تحقيق التنمية الشاملة وتحسين الخدمات والاستثمار.</li> <li>■ تمكين البلديات لتكون أداة للتنمية المحلية.</li> <li>■ تحقيق الاستقلالية الفعلية للبلديات.</li> <li>■ علاقة الوزارة بالبلديات يجب أن تكون شفافة ومبينة على المهنية والاحترام.</li> <li>■ وضع سياسة عامة للإدارة المحلية على المستوى الوطني.</li> <li>■ وزارة تعزز الشراكة مع القطاع الخاص لتعظيم الاستثمار.</li> <li>■ دور استشاري ورقابي ولا يقتصر على الدعم المالي.</li> <li>■ أن تقود الوزارة العمل التنموي من خلال التأكيد من الانسجام بين الخطط الوطنية وخطط المحافظات والبلديات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ مشاركة الوزارة مع البلديات بشكل فاعل فيما يخص القوانين والأنظمة لتفادي المشاكل مع المواطنين.</li> <li>■ دور الوزارة تشعري وداعم للبلديات من خلال التشريعات التي تنظم العمل بين المجالس.</li> <li>■ تفعيل سيادة القانون في التعامل مع البلديات.</li> <li>■ دور الوزارة تشرعى.</li> <li>■ تعاون الوزارة مع البلديات لتعزيز العمل التنموي المساهمة في إعداد المجالس التنفيذية.</li> <li>■ إعداد استراتيجيات البلديات.</li> <li>■ دور الوزارة ناظم للعلاقات ومشعر وواضع للأطر والعلاقات بين المجالس المنتخبة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ المساواة والعدل بين مجالس المحافظات والمجالس البلدية في الدعم والأدوات.</li> <li>■ وزارة تطبق التشريعات التي تنظم العمل بين المجالس.</li> <li>■ جدية الحكومة في جميع ما يختص باللامركزية ومجالس المحافظات.</li> <li>■ علاقة عمل وثيقة مؤطرة بين الإدارات المحلية.</li> <li>■ مشاركة مجالس المحافظات في إعداد السياسات الوطنية.</li> <li>■ زيادة صلاحيات مجالس المحافظات والمجالس التنفيذية.</li> <li>■ زيادة حجم موازنات المحافظات (مكرر).</li> <li>■ صلاحيات لمجالس المحافظات بتحصيل إيرادات للمجلس.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ دور مالي رقابي تنظيمي وواضع للسياسات.</li> <li>■ وضع خطة للوصول للبلديات قادرة على إدارة نفسها.</li> </ul>

رؤية وزارة الإدارة المحلية				
قيادات الوزارة	رؤساء البلديات	المدراء التنفيذيون	رؤساء مجالس المحافظات	بنك تنمية المدن والقرى
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تعزيز الإعلام التغيفي وتحميم مفاهيم الإدارة المحلية داخلياً وخارجياً.</li> <li>■ إلغاء المجلس الأعلى للتنظيم وتفويض الصالحيات للجان الأقاليم لتسهيل الإجراءات</li> </ul>				
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تحقيق التكاملية بين المجالس المنتخبة.</li> <li>■ تمكين المجالس والموظفين.</li> <li>■ وضع جميع القطاعات الخدمية ضمن مسؤوليات البلدية.</li> <li>■ حق تحصيل عوائد البلديات باستقلالية.</li> <li>■ التدرج في منح الصالحيات والإستقلالية للبلديات (مكرر).</li> <li>■ هيكل تنظيمي ووصف وظيفي ينسجم مع الدور الجديد للوزارة، وإضافة وحدات تنظيمية ذات علاقة بالإدارة المحلية (مكرر).</li> <li>■ بناء الثقافة المؤسسية لوجود كوادر مؤهلة من خلال إعادة بناء القدرات وتأهيلها للتعامل مع المرحلة الجديدة داخل الوزارة (والبلديات) (مكرر).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ توعية وتطوير الكوادر في الوزارة والبلديات حتى تواجه تحديات المرحلة الجديدة (مكرر).</li> <li>■ دعم البلديات لتصبح بلديات إلكترونية ذكية تتصف بالدقة وسرعة الإستجابة (مكرر).</li> <li>■ أخذ الميزة النسبية بعين الاعتبار عند تعامل الوزارة مع التحويلات الحكومية.</li> <li>■ تعزيز قنوات الاتصال ما بين الوزارة والبلديات (مكرر).</li> <li>■ تطوير خطة لإحلال الوظيفي لموظفي الوزارة (مكرر).</li> <li>■ أتمتة عمليات الوزارة.</li> <li>■ تسريع عمليات تصديق الموازنة.</li> <li>■ مراعاة استقلالية البلديات (مكرر).</li> <li>■ تطوير عمليات المراقبة والتدقيق على البلديات.</li> <li>■ الأتمتة والربط الإلكتروني.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ أتمتة جميع العمليات.</li> <li>■ الربط الإلكتروني.</li> <li>■ كوادر فنية مؤهلة لتكون مرجعية للبلديات.</li> <li>■ هيكل تنظيمي جديد وأوصاف وظيفية واضحة للبلديات.</li> <li>■ تفويض الصالحيات وتبسيط الإجراءات مع زيادة الرقابة.</li> <li>■ تعزيز التواصل بين الوزارة والبلديات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تعزيز قدرات كوادر في مجال الإدارة المحلية.</li> <li>■ رفد مجالس المحافظات بجهاز فني متخصص.</li> <li>■ تعزيز قدرات قيادات وكوادر الوزارة في مجال الإدارة المحلية (مكرر).</li> <li>■ رفد مجالس المحافظات بجهاز فني متخصص.</li> <li>■ تكليف كوادر فنية متخصصة معنية بمتابعة مشاريع اللامركزية.</li> <li>■ توعية وتدريب إدارات المحافظة بمهامهم وأدوارهم، وصلاحياتهم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ بناء قدرات كوادر البلديات.</li> <li>■ تدريب موظفي البلديات وحتى المجالس المنتخبة على مفاهيم الإدارة المحلية.</li> <li>■ بناء القدرات في الوزارة لأنها غير قادرة على تطبيق الدور الجديد.</li> <li>■ إعادة هندسة للإجراءات وتوثيق جميع العمليات لتأسيس العمل.</li> <li>■ إعادة النظر في أسس ومعايير تصنيف البلديات.</li> <li>■ تفعيل المعهد التدريبي لبناء القدرات في الوزارة والبلديات.</li> <li>■ بدء العمل على بنك المعلومات للبلديات.</li> <li>■ وجود إدارة للتغيير تهدف إلى تخفيض ثقافة المؤسسة في الوزارة لتوسيع تطبيق مفهوم الإدارة المحلية.</li> </ul>

رؤية وزارة الإدارة المحلية					
قيادات الوزارة	رؤساء البلديات	المدراء التنفيذيون	رؤساء مجالس المحافظات	بنك تنمية المدن والقري	
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ بناء وتطوير حزمة من التعليمات الجديدة ذات العلاقة بالإدارة المحلي.</li> <li>■ أتمتة الخدمات وبناء بنك للمعلومات والربط الإلكتروني.</li> <li>■ تعزيز المؤسسية داخل الوزارة ووضع الإجراءات التي تمكن المجالس من ممارسة مهامها لوجستياً ومادياً.</li> <li>■ تعريف وتحديد قنوات التواصل بين المجالس المنتخبة وتحديد الصالحيات.</li> <li>■ إعداد الخطط التنفيذية للوزارة.</li> <li>■ وجود أدلة عمل موحدة لضبط العمل على الإدارة المحلية.</li> <li>■ تأهيل كوادر الوزارة في الرقابة على البلديات.</li> <li>■ تأهيل مجلس المحافظة لإعداد دليل الاحتياجات على مستوى المحافظة وكيفية مراجعة دليل الاحتياجات للبلديات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ فتح قنوات الإتصال بين البلدية ومديريات الوزارة ونقل المعارف (مكرر).</li> <li>■ وضع معايير إعادة تقييم موظفي البلديات.</li> </ul>				
شركاء وزارة الإدارة المحلية					
قيادات الوزارة	رؤساء البلديات	المدراء التنفيذيون	رؤساء مجالس المحافظات	بنك تنمية المدن والقري	
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ الوزارات الخدمية والهيئات.</li> <li>■ المواطن.</li> <li>■ البلديات.</li> <li>■ المقاولون.</li> <li>■ المانحون.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ الوزارات الخدمية والهيئات.</li> <li>■ والمبادرات.</li> <li>■ والمؤسسات والمؤسسات الوطنية.</li> <li>■ الإدارات.</li> <li>■ المحلية.</li> <li>■ المانحون.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ الوزارات الخدمية والهيئات.</li> <li>■ والمبادرات.</li> <li>■ والمؤسسات والمؤسسات الوطنية.</li> <li>■ الإدارات.</li> <li>■ المحلية.</li> <li>■ المانحون.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ الوزارات الخدمية والهيئات.</li> <li>■ والمبادرات.</li> <li>■ والمؤسسات والمؤسسات الوطنية.</li> <li>■ الإدارات.</li> <li>■ المحلية.</li> <li>■ المانحون.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ الوزارات الخدمية والهيئات.</li> <li>■ والمبادرات.</li> <li>■ والمؤسسات والمؤسسات الوطنية.</li> <li>■ الإدارات.</li> <li>■ المحلية.</li> <li>■ المانحون.</li> </ul>	
النوع الاجتماعي والدمج المجتمعي وتكافؤ الفرص					
قيادات الوزارة	رؤساء البلديات	المدراء التنفيذيون	رؤساء مجالس المحافظات	بنك تنمية المدن والقري	
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تعزيز قدرات الوزارة تنظيمياً وإجرائياً في مجال النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص (مكرر).</li> <li>■ تشكيل فريق فني (ممثل لجميع المديريات) للنوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص لدمج هذه المفاهيم التنموية في الإدارة المحلية (مكرر).</li> <li>■ اعتماد الموازنات المستحببة للنوع الاجتماعي في الوزارة والبلديات ومشروع المحافظات.</li> <li>■ بناء قدرات قيادات وكوادر الوزارة في مفاهيم وتطبيقات النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص (مكرر).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ الاستجابة للدستور الأردني وللتشرعات والاستراتيجيات الوطنية لتحقيق مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع البلديات ورؤساء البلديات.</li> <li>■ دمج مفاهيم النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص في مهام البلديات وخدماتها (مكرر).</li> <li>■ تمكين المرأة في البلديات لدعم الإدارة المحلية.</li> <li>■ تعزيز المشاريع الاستثمارية التي تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة توفير البيئة الملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ بناء قدرات البلديات في مفاهيم وتطبيقات النوع الاجتماعي.</li> <li>■ ت تكون من المحافظات وتكافؤ الفرص (مكرر).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ استفادة جميع الفئات مع الجهات المعنية بالنوع الاجتماعي لدمج المفهوم، في الإدارة المحلية. على سبيل المثال: لجان المرأة، المجلس الأعلى للمعوقين الخ.</li> </ul>		

## الملحق ٢: الخطة التنفيذية للخطة الاستراتيجية ٢٠٢١ - ٢٠٢٤

المستهدف				المشاركون في التنفيذ	المسؤول عن التنفيذ	الأنشطة	التدخلات	الهدف الاستراتيجي
٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١					
						النشاط الأول	التدخل الأول	
						النشاط الثاني		
						النشاط الثالث		
						النشاط الرابع		
						النشاط الأول	التدخل الثاني	
						النشاط الثاني		
						النشاط الثالث		
						النشاط الرابع		
						النشاط الأول	التدخل الثالث	
						النشاط الثاني		
						النشاط الثالث		
						النشاط الرابع		

## المراجع

١. خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادلة السابعة عشرة لمجلس الأمة بتاريخ ٢٠١٤/١١/٣.
٢. خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادلة الثانية لمجلس الأمة الثامن عشر ٢٠١٧ تشرين الثاني /نوفمبر.
٣. كتاب التكليف السامي للحكومة ٥ حزيران /يونيو ٢٠١٨.
٤. نظام التنظيم الإداري لوزارة الإدارة المحلية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٨.
٥. وثيقة خطة النهضة (على خطى النهضة - أولويات عمل الحكومة لعامين ٢٠١٩-٢٠٢٠).
٦. الأردن ٢٠١٥، رؤية واستراتيجية وطنية.
٧. قانون الامرکزية رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٥.
٨. قانون البلديات رقم ١٤ لسنة ٢٠١٥.
٩. الخطة الاستراتيجية للوزارة للأعوام السابقة.
١٠. مسودة قانون الإدارة المحلية لسنة ٢٠٢٠.





المملكة الأردنية الهاشمية، عمان- جبل عمان- الدوار الثالث  
رقم الهاتف: ٩٦٢-٦-٤٦٤١٣٩٣

رقم الفاكس: ٩٦٢-٦-٤٦٤٠٤٤ - ٩٦٢-٦-٤٦١٧١٣٨

العنوان البريدي: ص. ب ١٧٩٩ عمان ٩٩١٨ المملكة الأردنية الهاشمية

البريد الإلكتروني: [dewan@moma.gov.jo](mailto:dewan@moma.gov.jo)

وزارة الادارة المحلية © ٢٠٢٠